

# ملخص التطورات الاقتصادية المحلية والنفطية

يونيو 2022

## بعض تطورات بيئة الاقتصاد العالمي

- لا زال ارتفاع معدل التضخم يمثل أهم تحدي للاقتصاد الدولي. فقد وصل المعدل الى (9.1%) في الولايات المتحدة، خلال شهر يونيو 2003 (وبارتفاع 1.3% عن الشهر السابق)، والى (9.1%) في المملكة المتحدة (بارتفاع 0.1% عن الشهر السابق).
- ولا زال، أيضا، معدل النمو الحقيقي العالمي تحت ضغوط التخفيض (3.5%) لعام 2022، حسب تقديرات أوبك. حيث خفّض صندوق النقد الدولي المعدل الأمريكي لعام 2022 الى (2.3%)، في يوليو الحالي، بعدما كان المعدل المتوقع، المعلن في يونيو، هو (2.9%)، مقارنة مع المعدل السابق البالغ (3.7%). وقدّرت أوبك، في يونيو، معدل النمو الحقيقي لمنطقة اليورو، لعام 2022، بنحو (3%)، وللمملكة المتحدة (3.5%).
- وكان من ضمن نتائج هذا الوضع الاقتصادي الدولي أن تعادل، ولأول مرة، سعر صرف اليورو مقابل الدولار (1 يورو = 1.008 دولار). الأمر الذي يعكس أسوأ تدهور لقيمة اليورو مقابل الدولار، منذ العمل بعملة اليورو، وذلك للضغوط الاقتصادية التي يعيها الاقتصاد الأوروبي، بفعل نتائج قراراته الخاصة بالحرب الأوكرانية / الروسية.
- توقع المدير التنفيذي لوكالة "موجان ستانلي Morgan Stanley" أن تدخل منطقة اليورو في مرحلة كسء معتدل، في الربع الأخير من العام الجاري. كما توقعت الوكالة نجاح سياسة الاحتياطي الفيدرالي في كبح التضخم في الولايات المتحدة، إلا أن هناك احتمال (50%) بدخول الولايات المتحدة مرحلة الكساد، إلا أنه ليس كسادا عميقا، ولا يستمر لفترة طويلة.
- رغم تحقيق الاقتصاد الصيني (أكبر إقتصاد مستورد للنفط) توسعا، في الربع الأول من 2022، وبمعدل نمو بلغ (4.8%) بفعل نمو الإستثمار الثابت وتجارة التجزئة، إلا أن الإقتصاد الصيني شهد بعد ذلك، وبسبب الحظر، بعض التباطؤ. لذا فإن هناك توقع أن ينخفض معدل النمو السنوي المتوقع لعام 2022، ليكون في حدود (4%)، بدلا من (5.5%) كما كان متوقعا بالسابق.

## أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

### ■ معدل النمو:

لازالت إحصاءات الحسابات القومية (وما تتضمنه من تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة، حسب القطاعات، وحسب الإنفاق) غائبة، على أساس سنوي، وربع سنوي، لعام 2021، وللربعين الأولين من عام 2022. وهو أمر بدأ يثير تساؤل عدد من الجهات المعنية.

### ■ معدل التضخم:

■ وصل المعدل، في مايو 2022، على أساس سنوي، الى (4.52%)، مقارنة مع (4.71%)، أي بانخفاض، سنوي، بلغ (0.19%).

■ وأرتفع المعدل، على أساس شهري، لشهر مايو، بحوالي (0.16%)، مقارنة بالشهر السابق.

■ وتركز أكبر ارتفاع تضخمي سنوي، في شهر مايو، بمجموعات: التعليم (18.98%)، ثم الأغذية والمشروبات (8.23%)، الكساء وملبوسات القدم (6.37%). وشهريا في مجموعات: الأغذية والمشروبات (0.99%)، والكساء وملبوسات القدم، والترفيه والثقافة (0.16%)، لكل منهما.

■ وبالمقارنة مع بقية دول مجلس التعاون، فإن المعدل السنوي للتضخم بدولة الكويت يعتبر من ضمن اعلى معدلات التضخم، خلال شهر مايو 2022. حيث بلغ في حالة السعودية (2.2%)، والبحرين (4.7%)، ودبي (4%) (لا يتوفر معدل عن الإمارات لشهر مايو 2022)، وعمان (1.9%). في حين فاق معدل تضخم قطر (5.1%)، نظيره الكويتي (4.52%).

■ تقرير وكالة ستاندرز آند بورز:

إمكانية وصول الحكومة لصندوق الأجيال القادمة، لتمويل احتياجات الموازنة، أو تسديد القروض، عند الحاجة لذلك.

تقييم أولي: وقد أورد التقرير، جدول (1) صفحة 6، تقديراته وتنبؤاته لعدد من المتغيرات الاقتصادية لدولة الكويت. حيث توقع، بالاتفاق مع كافة الجهات المعنية، بنمو الاقتصاد الكويتي للعام الحالي بحدود (8%)، وحوالي (6%) لعام 2023. إلا أن هذا النمو، وبفعل توقع تراخي الطلب على النفط، سينخفض الى حوالي (2.5%) عامي 2024 و 2025.

كما تنبأ بمعدل استثمار لعام 2023 عند (19.8%)، ولعام 2024 (26.1%)، ولعام 2025 (26.6%) مقابل معدلات ادخار مناظرة لهذه الأعوام تبلغ (46.5%)، و(33.5%)، و(32%)، على التوالي.

الآن أن التقرير يتنبأ بمعدل دين (منسوب للنتائج) متسارع بعد عام 2023، وعند (15.4%) لعام 2024، و(25.2%) لعام 2025. وهو أمر (قد) لا يبهر (أي

أشار التقرير، الصادر في 15 يوليو 2022، الى استعادة دولة الكويت لتصنيف الآفاق الاقتصادية "المستقرة Stable"، بعد أن كان التصنيف السابق ضمن فئة "سالب". الأمر الذي يعكس النظرة المستقبلية لتحسن أسعار النفط، ومن ثم الإيرادات النفطية، وتوقع الوكالة بوجود آليات تمويل إضافية (بالإضافة الى السحب من صندوق الإحتياطي العام)، متمثلة في رفع القيود القائمة حالياً على الإقتراض العام.

وأبقت الوكالة التصنيف الإنتمائي السيادي للدولة عند (A+/A-1)، السائد سابقاً.

وأشارت الوكالة بتقريرها بأنه من الممكن تخفيض التصنيف الإنتمائي السيادي اذا: (أ) لم يتم التوصل، خلال فترة 2-3 سنة القادمة، لبرنامج شامل ومستدام للتمويل. (ب) واستمرار التوترات بين الحكومة والمجلس بالشكل الذي يؤدي الى عرقلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أو تمرير قانون الدين العام، أو التصريح بآليات تمويل الموازنة الضرورية الأخرى. (ج) عدم

الحاجة لهذه النسبة من الدين)، في ظل معدلات إيداع، محلية، مرتفعة، كما أشرنا أعلاه.

كما أنه من المفضل أن يتم تقسيم التنبؤ بمعدلات الإيداع، والاستثمار، الى معدلات خاصة، وعامة في تقرير الوكالة. رغم أن مثل هذا التقسيم، رغم أهميته الملحة لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه غير متوفر ضمن إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء.

#### التطورات النقدية:

■ وفقا لآخر إحصاءات بنك الكويت المركزي، في 6 يوليو 2022، وصل العرض النقدي (M2)، في مايو 2022، الى (41.569) مليار دينار، وبمعدل نمو شهري (0.09%)، وسنوي (8%). الأمر الذي يعكس التنامي السنوي لعرض العملة، والودائع تحت الطلب، وشبه النقود. وهو الأمر الذي، اذا لم يكن متسقا مع نمو

الناتج المحلي الإجمالي، ولنفس الفترة، فسوف يشكل ضغطا على معدل التضخم، أو/ و الواردات.

■ كما ارتفع معدل نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية، خلال مايو، على أساس شهري بحوالي (1.6%)، وسنوي (11.1%). وهو أمر يوحى، خاصة سنويا، بانتعاش طلب القطاع الخاص على التمويل، ومن ثم المساهمة في إنعاش الطلب المحلي.

■ وشهدت الادخارات الخاصة بالدينار، لدى الجهاز المصرفي، نموا شهريا، في مايو 2022، بمعدل (0.6%) تقريبا، ونموا سنويا بمعدل (8.7%). الأمر الذي يعكس تنامي المدخرات المحلية، وبالتالي معدل الإيداع المحلي. وما يمثله ذلك من تطور إيجابي في مجالين: (أ) توفر المزيد من الأموال القابلة لتمويل الائتمان

- المحلي، و (ب) مساهمة القطاع المصرفي في الدين الداخلي لتمويل العجز المحتمل في الموازنة العامة للدولة مستقبلا.
- كما حققت المدخرات الحكومية، لدى الجهاز المصرفي، نموا شهريا، بلغ (1%)، و سنويا، عند (1.2%). الأمر الذي يعكس توقف الحكومة عن السحب من مدخراتها.
  - ومن ناحية أخرى، حقق نمو الأصول الإحتياطية الرسمية نموا شهريا، في مايو 2022، بلغ (4.3%)، و سنويا (8%). ويعود النمو الشهري، أساسا، الى، نمو مكون الإحتياطي على شكل "العملة والودائع الأجنبية بالخارج". ويعود، أساسا، في حالة النمو السنوي، الى نمو مكون "حقوق السحب الخاصة".
- سوق الأوراق المالية:
- استمر تراجع السوق، في يونيو 2022، بالتراجع للشهر الثاني على التوالي. وذلك بسبب استمرار الموجات البيعية، لعدم وضوح اتجاهات الاقتصاد الدولي الناتجة عن التوترات الدولية، واستمرار رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة.
  - وعليه، تراجع المؤشر الأول، في نهاية يونيو، مقارنة بنهاية الشهر السابق، بنحو (-4.9%)، والمؤشر الرئيسي بحولي (-6.4%) والمؤشر العام (-5.3%)، ومؤشر رئيسي 50 بتراجع بلغ (-7.4%).
  - مع انخفاض قيمة التداول في يونيو بحوالي (20.5%) عن القيمة المنظرة في شهر مايو السابق.

- مع تحقيق خسائر رأسمالية في يونيو قدرت بنحو (2.1) مليار دينار (بلغت القيمة السوقية في نهاية شهر مايو حوالي 46 مليار دينار، ووفي نهاية شهر يونيو حوالي 44 مليار دينار).
- كما تراجع مؤشرات (10) قطاعات (من مجموع 13 قطاع)، وأهمها: قطاع السلع الإستهلاكية، وقطاع المواد الأساسية، وقطاع الصناعة. في حيث ارتفعت قيم مؤشرات الثلاث قطاعات المتبقية، وهي: قطاع التكنولوجيا، والتأمين، والطاقة.
- ثانيا: التطورات النفطية:
- وفقا لإجتماع أوبك + الوزاري، المنعقد في 30 يونيو العام الجاري، تمّ الاتفاق على تأكيد رفع الإنتاج، المصادق عليه في الاجتماعات الوزارية (19) و (29)، ب (648) ألف برميل / يوم، ليستمر خلال شهر أغسطس 2022.
- توقع تقرير أوبك الشهري، الصادر في يوليو 2022، أن يصل الطلب العالمي على النفط، خلال العام الجاري، الى (100.29) مليون برميل / يوم. وبنمو (3.36) مليون برميل / يوم عن عام 2021.
- كما توقع التقرير أن يصل العرض النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك، لعام 2022، حوالي (65.7) مليون بريل / يوم، وعرض أوبك من الغاز الطبيعي المسال (5.4) مليون برميل / يوم. على أن يمثل الفارق بين الطلب العالمي (100.3) مليون برميل / يوم، والعرض العالمي من السوائل النفطية والغاز (71.1) مليون برميل / يوم، حصة أوبك (أي حوالي 29.2 مليون برميل / يوم) من الإنتاج النفطي.
- بقيت واردات الولايات المتحدة النفطية، خلال يونيو 2022، عند (6.4) مليون برميل / يوم. في حين وصلت هذه الواردات في حالة الصين، خلال مايو، الى حوالي (10.8) مليون برميل / يوم ، والمستمرة في التحسن. مع انخفاض الواردات النفطية الهندية، لتصل الى (4.6) مليون برميل / يوم

(54+)، والولايات المتحدة الأمريكية (21+)، أما في الدول الأعضاء في أوبك، فتركز أكبر ارتفاع في العراق (7+).

■ ووفقا لهذا الاتفاق بلغت الحصة المستهدفة لدولة الكويت حوالي (2.811) مليون برميل / يوم، خلال شهر أغسطس 2022. وتمثل هذه الحصة نحو (10.5%) من الإنتاج المستهدف لأوبك (البالغ 26.689 مليون / برميل يوم)، وتمثل حوالي (6.4%) من إنتاج أوبك + المستهدف (البالغ 43.854 مليون برميل / يوم).

■ وصل إنتاج الدولة، خلال يونيو 2022، الى (2.718) مليون برميل / يوم، وبارتفاع (29) ألف برميل / يوم عن شهر مايو السابق. وشهد هذا الشهر أكبر ارتفاع بمستوى الإنتاج في حالة السعودية (159) ألف برميل / يوم، وأكبر انخفاض في حالة ليبيا (-78) ألف برميل / يوم.

■ وصل سعر برميل النفط الكويتي المصدر، كمتوسط خلال يونيو 2022، الى نحو (117.26) دولار / برميل،

في مايو. ونفس الاتجاه في حالة اليابان، لتصل الواردات، بعد انخفاضها، الى حوالي (2.6) مليون برميل / يوم في مايو. مع تنامي، حالي، في واردات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مقارنة بالمستوى السائد في مارس 2022.

■ ارتفع المخزون التجاري النفطي لمنظمة التعاون الاقتصادي، خلال مايو 2022، وعلى أساس شهري، بحوالي (10.5) مليون برميل، وليصل رصيد المخزون الى (2,680) مليون برميل. وكذلك الحال مع المخزون التجاري الأمريكي، الذي ارتفع على أساس شهري، في يونيو، بحوالي (31.1) مليون برميل، وليصل الرصيد الى (1,185) مليون برميل.

■ كما شهدت التطورات النفطية، دوليا، في يونيو 2022، ارتفاعا في عدد الحفارات النفطية والغازية، بحوالي (78+) حفارة، منها (88+) في البلدان غير الأعضاء في أوبك، و(10) في البلدان الأعضاء في أوبك. وتركز أكبر ارتفاع، في حالة البلدان غير الأعضاء في أوبك، في كندا



وبارتفاع (0.44) دولار عن شهر مايو  
السابق.